وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري– تيزي وزو –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

النشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

إعداد الطالبتين:
–سي علي ميلة
– مدير كاميليا

تحت إشراف الأستاذة:
د. أيت يوسف صبرينة

لجنـة المناقشـة:

– د. زايدي حميد ، أستاذ التعليم العالي ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، .....رئيسا.
– د. أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،..مشرفا ومقررا.
– د.سليماني حميدة ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، .....ممتحنا.

تاريخ المناقشة2024/06/26

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
الحمد الله الذي وفقنا من فضله و عطاءه لإنجاز هذا العمل و تمنياتنا من المولى عز وجل أن يبلغ هذا العمل المستوى المطلوب و إثراء في الزاد المعرفي.

أتقدم بأجمل كلمات التكريم والتقدير الى الأستاذة المحترمة الدكتورة أيت يوسف صبرينة التي لم تبخلنا بإرشاداتها وتوجيهاتها القيمة طيلة البحث.

والى لجنة المناقشة والى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو.

ميلة وكاميليا.

إهـــداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي، والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي،كان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

إلى كل من ساندني وخطت معهم خطواتي، ويسروا لي الصعاب إلى أخواتي: أختي جوهر ياسمين وأخي سليمان الذي لا طالما كان سندا في مشواري وأخي ماسينيسا رحمة الله عليه الذي أهديه كل هذا العمل وأبشره بأني قد حققت له حلم الأمس الذي حلم به في الماضي واليوم أصبح حقيقة.

إلى أستاذتي أهل الفضل اللذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل سائلة الله العلي التقدير أن ينفعنا بهويمد لنا بتوفيقه ...

ميلة

إهـــداء

إلى كل من كان سندا وعونا عند الشدائد طوال عمري، إلى أغلى رجل في حياتي أبي العزيز إلى صاحبة القلب المعطاء والصدر الحاني أمي الحبيبة، ولكل من امن بقدراتي وشجعني على إنجاز هذا العمل.

"نسأل الله أن يوفقنا في كافة الخطوات القادمة إن شاء الله".

كاميليا.

قائمة أهم المختصرات:

صندوق النقد الدولي:FMI

البنك الدولي:BRD

منظمة الأمم المتحدة:ONU

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية:GAAT

البريكس: BRICS

مقدمـــة

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية دخل العالم في سلسلة من المشاكل، خاصة الاقتصادية، ولم تسلم منها أية دولة، سواء متقدمة أو متخلفة الشيء الذي دفع بالدول المنتصرة من الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في إيجاد حلول قانونية فعالة من أجل التصدي لهذا المصاب.

أنشئ الذي ترجم في عقد مؤتمرات دولية من أجل انشاء منضمات دولية تنشط بعديد من المجالات، هذا ما جسد فعلا في انشاء منضمة الأمم المتحدة(ONU) في الجانب السياسي وإنشاء منضمات اقتصادية دولية في الجانب الاقتصادي، تعتبر أعمدة وقوام النشاط الاقتصادي والمتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي في الجانب النقدي والبنك العالمي في الجانب المالي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GAAT) والتي تحولت فيما بعد الى المنضمة العالمية للتجارة في الجانب التجاري.[1]

كل هذا أدى الى التشعب في العلاقات الدولية لاسيما جانبها الاقتصادي، لذلك وجود مثل هذه الأليات وهذه الأجهزة أمر مفروض منه من أجل تنظيم وضبط الاقتصاد الدولي، من أجل تفادي الاختلالات التي يمكن أن تتعرض هذه العلاقات، وتجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، عن طريق إيجاد أحسن طرق التي تجعل الاقتصاديات الوطنية للدول تتناسب مع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعليه يعتبر صندوق النقد الدولي احدى الجوانب الجوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث، في الجانب النقدي[2]أين انبثق من **مؤتمربروتنودوز** مع البنك الدولي.

[1]–تعرف المنضمة الدولية بأنها هيئة دائمة، قائمة على أساس معاهدة تتخذ تسمية خاصة بها حسب الحالات، فقد تسمى نظام أو عهد .... إلخ، هذه المعاهدة تعد المقياس الأساس للمنظمة من أجل تحقيق مصالح مشتركة راجع:

–صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة العربية، 1984، ص 318 و ما بعدها.

[2] –Jean (Marc Siroën), Les accords de BRETTON WODS ،un champ de batailles, vu le 18 juin 2024, à 16H 24 .

أين ظهر مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهو عبارة عن منظمة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ذات طابع اقتصادي، وقد جاء كحلا للكثير من المشكلات الدول في تعاملاتها النقدية، بعد أن حاولت معظم الدول العودة الى نظام الذهب في فترة مابين الحربين، إلا أن هذه التجربة لم تنجح، كذلك السياسات الانفرادية للدول ألحقت العديد من الأضرار بالعلاقات الدولية الاقتصادية، لذلك شعرت الدول بالحاجة إلى التعاون الدولي للخروج من الأزمات الاقتصادية التي سببتها بالحاجة إلى التعاون النقدي الدولي للخروج من الأزمات الاقتصادية التي سببتها السياسات التنافسية الغير المنظمة، كل هذا أسرع لميلاد نظام نقدي دولي أين اصطلح بصندوق النقد الدولي.[1]

يحمل موضوع صندوق النقد الدولي وزنا ومكانة قانونية هامة وحساسة فيالعالم فهو يساهم على الحفاظ على استقرار أسعار الصرف ومنع تقلباتها مع توفير الثقة بين دول الأعضاء وهذا يؤدي إلى جعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها. زيادة إلى أهداف أخرى باعتباره أداة فعالة وحساسة في العالم. كما يعمل على إزالة قيود وضوابط الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية ويسهل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، حيث يعتبر صندوق النقد الدولي من بين المؤسسات الدوليةالاقتصادية جد فعالة نظرًا للنشاطات التي تقوم بها مع الأطراف المعنية.

وسبب إختيار موضوع النشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي يعود إلى أسباب شخصية متمثلة في البغية الذاتية وشغفنا إلى معرفة الكثير والمزيد عن هذا الموضوع، باعتباره أنه أخذ تفكيرنا. كما أنه قد سبق لنا دراسته فقد لدينا معلومات سابقة عنه السبب الذي جعلنا نبحث ونسعى لتعمق ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عنه وعن كل الفعاليات التي يؤديها.

أما من الناحية الموضوعية فقد اخترناه: بسببارتباط موضوع الدراسة بتخصصنا وكذا الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات النقدية **"صندوق النقد الدولي"** «في علاج الاختلالاتالاقتصادية للدول النامية وأهمية التعاون والتشاور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي مع دول الأعضاء مع معرفة جميع الفعاليات التي يقوم بها الصندوق بإعطائها للدول النامية

[1]–لمحة عن صندوق النقد الدولي على الرابط:

http://www.inf.org/ar/About/Factsheels//inf-at-a-Glanco‹en 13 juin 2024 à 16H24.

للتخلص من الضيق التي تعانيه في نظامها النقدي والاطلاع على الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي للدول الراغبة في الانضمام.

وتكمن أهداف هذه الدراسة في التوصل الى فهم أفضل وأشمل لموضوعالنشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي وكيفية تمويل الدول ومساعدتها على تثبه ميزان مدفوعاتها عن طريق تقنيات واليات فعالة.

يظهر أهمية الموضوع في نشاط صندوق النقد الدولي التمويلي لصندوق النقد الدولي في مجال استقرار النظام النقدي الدولي خاصة في الفترة التي سادت فيها الأزمات المالية والتعاون مع دول الأعضاء على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات إضافة أنه يشجع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية وتقديم قروض للدول لمساعدتها على التغلب وتجاوز المشاكل التي تعاني منها وتحقيق تسهيل عملية تمويل وتسديد العجز في ميزان المدفوعات الدول النامية.

وعليه الإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل في:

فإذا كان صندوق النقد الدولي هيئة ومؤسسة نقدية دائنة أنشأت بموجب اتفاقية من أجل تنظيم وضبط أسعار الصرف في العالم، فما مدى مساهمته في تنشيط وتمويل دول العالم؟

للإجابة على الإشكالية اتبعنا المنهج الاستقرائي (الوصفي والتحليلي)، الذي يتلائم مع مثل هذه الدراسات، عن طريق قراءة النصوص القانونية المنظمة لصندوق النقد الدولي والتعليق عليها.

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كل فصل ينقسم إلى مبحثين وكل مبحث ينقسم إلى مطلبين، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الطبيعة القانونية لصندوق النقد الدولي تطرأنا فيه المفاهيم الأساسية لصندوق النقد الدولي. أما الفصل الثاني جاء بعنوان دور صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول.

الفصل الأوّل

النظام القانوني لصندوق النقد الدولي.

تبلورت فكرة انشاء صندوق النقد الدولي، في مؤتمر دولي عقد في **بروتن وودز**[1]، والذي عقد في الفترة الممتدة من 1الى 22 يوليو 1944، هذا المؤتمر نتج عنه توقيع 44 دولة على عدة اتفاقيات اقتصادية والتي رسمت الخطوط العريضة لما بعد الحرب العالمية الثانية، والهدف الرئيسي منها هو انشاء منظمة نقدية عالمية وتعزيز إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية للبلدان المتضررة من الحرب، وأيضا مواكبة تطورات مختلف المستجدات والتحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية، لذلك لابد البحث عن مختلف المفاهيم الأساسية لصندوق النقد الدولي (مبحث أول) ثم كيفية تنظيمه وتسييره لإنجاز عملية التمويل بطريقة فعالة (مبحث ثاني).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي مؤسسة اقتصادية دولية، أنشأت من أجل انقاذ العالم من مخلفات الحربين العالميتين في البداية ثم واصلت نشاطها في التنمية خاصة في مساعدة الدول الفقيرة (مطلب أول) عن طريق مجموعة من المهمات والخدمات التي ترجمت في تمويل الدول والنهوض باقتصاداتها (مطلب ثاني).

المطلب الأول

أساسيات حول صندوق النقد الدولي

منذ بداية نشأة صندوق النقد الدولي كان يهدف إلى علاج وتحقيق الاستقرار للبلدان التي كانت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، حيث نبرز في هذا المطلب كيفية إنشاء صندوق

[1]– فندق مانتبوا واشنطن،بريتونوود، نيوهامشير، الولايات المتحدة الأمريكية.

النقد الدولي وظروف ظهوره(**الفرع الأول**) وكذلك مختلف التعاريف التي قيلة بشأنه (**الفرع الثاني**) وكذا الأهداف التي جاء بها وسطرها في ميثاق إنشاءه (**الفرع الثّالث**).

الفرع الأول

نشأة صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944م أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في **بريتون ودوز**بولاية نيوهاميشير الأمريكية عندما اتفق ممثلي خمس وأربعين حكومة في إطار التعاون الاقتصادي الذي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات القرن العشرين.[1]

ويعتبر الصندوق التوأم للبنك الدولي حينما أعلن عن انشائها معا بموجب اتفاقية **بريتونوودز**.[2]

فخلال هذا العقد، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت بلدان مختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤدي إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة.

ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، فبينما فرض البعض الآخر قيودًا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية، على أن الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة وقد أدت سياسات **"افقار الجار"**[3]هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي،

---

[1]– يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 15-16.

[2]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008، ص 51.

3–افقار الجار: تعني هذه السياسة استخدام الوسائل الاقتصادية متعددة تعمل على تسهيل عمليات التصدير الى الدول المجاورة و التقليل استيرادات منها ، أو بمعنى اخر تعمل على صنع الانتعاش الاقتصادي على حساب الدول الجوار .

فتناقصت التجارة العالمية تناقصًا حادًا وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

ومع إنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دول الحلفاء الرئيسية في النظر في خطط مختلفة لاستعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر **بريتونوودز**، عندما قام ممثلو الدول المشاركة بوضع الميثاق أو التأسيس اتفاق على مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار سعر الصرف.[1]

في أواخر الحرب العالمية الثانية حدثت محادثات ومشاورات عديدة بين الدول الأوروبية من أجل إنشاء مؤسسة دولية نقدية وفي سنة 1943م ظهر مشروعان: الأول يتمثل في المشروع بريطاني والثاني هو المشروع أمريكي.

أولاً: المشروع بريطاني.

أعده الاقتصادي **اللورد كاينز**الذي اقترح إنشاء مصرف دولي يمنح قروضًا للدول الأعضاء بنسبة 75% من متوسط صادراتها ووارداتها، وإحداث عملة دولية تسمى **بانكور**"**BANCOR**" تحدد قيمتها بالذهب، أما العملات الأخرى فتحدد قيمتها بالبانكور. واتضح أن هذا المشروع المقترح يخدم مصالح بريطانيا ويناسبها فقط وحدها، نظرا لاتساع تجارتها الخارجية، وهذا ما أدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى معارضته بشدة وقدمت بديلا له.

ثانيًا: المشروع أمريكي.

قدم من طرف نائب مدير الخزانة الأمريكية **وايت(H. WHITE)**الذي اقترح إنشاء صندوق للأمم المتحدة وتكون موارده 4 ملايير دولار على الأقل. ويقدم قروضًا للدول الأعضاء بفوائد قليلة وإحداث عملة دولية تسمى **يونيتاس(UNITAS)**.

[1]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص16.

وفي شهر أفريل 1944م تم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تبني المشروع الثاني والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لعرضه وتنفيذه، وفي شهر جويلية من 01 إلى 22 جويلية 1944مانعقد مؤتمر في **بريتون وودز** بالولايات المتحدة الأمريكية (BRETON WOODS)بحضور 45 دولة.[1]

وتم التوقيع على اتفاقيتين بإنشاء منظمتين ماليتين مستقلين وهما المصرف الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق النقد الدوليFonds Monétaire international (F.M.I)، ودخلت الاتفاقية المنشئة للصندوق حيز التنفيذ في 27 ديسمبر1945م بعد تصديقها منالدول التي بلغت أنصبتها 80% من مجموع ميزانية الصندوق الذي تحدد مقره الدائم في واشنطن، وشرع في ممارسة أعماله منذ شهر مارس 1947م، والعضوية في هذه المنظمة مفتوحة لكل الدول شريطة دفع الحد الأدنى من الحصة المالية المقدرة بسهم واحد على الأقل ومبلغه مليون دولار، وهكذا تطور عدد الأعضاء من 45 دولة سنة 1945م إلى 115 دولة سنة 1970م، و141 دولة بسنة 1980م و152 سنة 1991م، علما أن أكثر من ثلثي الأعضاء من الدول المتخلفة التابعة اقتصاديًا وسياسيًا.[2]

في ديسمبر 1945م، ظهر صندوق النقد الدولي إلى الوجود عندما وقعت 29 دولة على اتفاق تأسيسه.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يسعى الصندوق لتحقيقها اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944م. ومنذ ذلك الحين شهد العالم نموًا غير مسبوق لم يسبق له مثيل، برغم بأن هذا لم يحقق نموا بالتساوي للجميع، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، إلا أن معظم الدول شهدت تحسنًا في الظروف السائدة، في تناقض صارخ مع الظروف العامة في الفترة ما بين الحربين العالميين على وجه الخصوص.

[1]– عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1996، ص ص 141-142.

[2]– الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996، ص 4.

أحد أسباب ذلك هو التحسينات التي تم إدخالها على إدارة السياسية الاقتصادية بما في ذلك السياسات التي أدت إلى نمو التجارة الدولية وساعدت في تقليل حدة تقلبات الدورة الاقتصادية بين التعافي والركود. ويفتخر صندوق النقد الدولي بمساهمته في هذه التطورات.[1]

الفرع الثاني

انشاء صندوق النقد الدولي

تنوعت التعاريف حول صندوق النقد الدولي باعتبارها مؤسسة نقدية تسهر على سلامة النظام النقدي الدولي ومن بين التعاريف ما يلي:

هو أحد أعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وأحد الركائز المالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، وصميم عمله هو العمل على استقرار أسعار صرف العملات وحرية تحويل العملات، ويستخدم الآن من قبل الدول الكبرى كأداة للسيطرة على الدول الفقيرة التي تحتاج إلى قروض دولية، وذلك من خلال الشروط القاسية في قضايا صرف المبالغ النقدية وإجبار الدولة على إتباع سياسات معينة، وقد تأسس الصندوق في 1944م وبدأ أعماله في 1947م.[2]

ويعرف كذلك بـ:

"هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945م للعمل على تعزير سلامة الاقتصاد العالمي."[3]

ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبًا بعددهم البالغ 185 بلدًا. وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان

[1]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 16.

[2]– محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 256.

[3]– سباع نسرين،تكيصبرينة، المنظمات الاقتصادية الدولية وفعاليتها الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2023، ص ص 77–78.

المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يتضح هنا اسمه–صندوق يمكن أن يستعين من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

"مؤسسة دولية تعني بالسياسات الاقتصادية النقدية والمالية، فهو يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يقوم بدرجة كبيرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسة أساسية لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع اقتصاد السوق".

هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهي كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، أعطيت له مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من أثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية.[1]

الفرع الثالث

أهداف صندوق النقد الدولي

طبقًا للمادة الأولى من الاتفاقية المنشئة، تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي:

في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف ومنع تقلباتها، وكذلك منع أعضاء الصندوق من التنافس في ممارسة تخفيض قيمة عملاتهم الوطنية، كما يعمل على تقليل درجة الإشغال في ميزان مدفوعات دول الأعضاء من خلال تقصير مدة هذا الخلل إلى أدنى مستوياته والقضاء عليه، ويساهم في توفير الثقة بين دول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها. ويتمثل هذا الهدف في تمويل دول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات، بشرط وجود الضمانات والغرض من تقديم القروض لدول الأعضاء هو الثقة

[1]– بن قري أنيس صبان خلاق، دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989–2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، 2021، ص ص 09–10.

التي تضمن معالجة لأي خلل مؤقت في التوازن باستخدام[1]الموارد المتاحة دون اللجوء إلى الوسائل التي قد تؤدي إلى تفويض الرخاء الوطني والدولي ويهدف الى ازالة قيود وضوابط الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية والعمل على إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين دول الأعضاء في الصندوق، كما يسهل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية مما يساهم في التحقيق والحفاظ على مستويات عالية من الدخل الحقيقي، كما يقوم على التشاور والتعاون في القضايا النقدية الدولية، ويعتبر الصندوق المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والقضايا النقدية الدولية[2]، كما يعمل على التعاون مع المنظمات الدولية العامة وخاصة الصندوق الذي هو منظمة متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة.[3]

المطلب الثاني

خدمات صندوق النقد الدولي

تعددت خدمات ووظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها فهو يقوم بتقديم المساعدات لعديد من دول العالم، فهو يعمل على معالجة الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لذلك تبعا تقديم المشاورة بشأن السياسات والإشراف العالمي **(الفرع الأول)** والاقراض لمساعدة البلدان المتعثرة **(الفرع الثاني)** وأخيرا المساعدة الفنية والتدريب **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: تقديم المشاورة بشأن السياسات والإشراف العالمي

تنص اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي بما فيه ممارسة الرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف في بلدان الأعضاء.

---

[1]–اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، اعتمدت في مؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد بروتون وودز الولايات المتحدة 22 جويلية 1944 وعدلت في 26 جانفي 2012 بموجب التعديلات التي أقرها مجلس المحافظين في القرار رقم 2–66 المعتمد في 15 ديسمبر 2010.

[2]– سباع نسرين، تكي صبرينة، المرجع السابق، ص ص 77–78.

[3]– عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1996، ص 143.

لذلكفيقوم على عضو من بلد معين بالتعاون مع الصندوق مما يضمن وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع تحقيق نظام مستقر لأسعار الصرف.

على نحو أكثر تحديدًا، توافقت بلدان الأعضاء على توجيه سياساتها، نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة، وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة صندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ومن شأن المتابعة المنتظمة الاقتصاديات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه من الأخطار قبل تحقيقها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.[1]

وينقسم دور صندوق الإشرافي إلى ثلاثة طرق كالتالي: الرقابة القطرية **(أولاً)**، الرقابة الإقليمية **(ثانيًا)**ورقابة المجموعات **(ثالثًا)**.

أولا: الرقابة القطرية:

تأتي على شكل مشورات شاملة منتظمة ومتعددة الأطراف مع الأعضاء البلدان صندوق حول سياستها الاقتصادية، حيث توجد إمكانية وضع مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة، وتسمى هذه المشورات باسم مشورات المادة الرابعة لأنه تتضمن التفويض وفق ما جاء في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، فتكون في غالب هذه المشورات متعددة الأطراف.

[1]– محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص ص 22–23.(books.google.dz.تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/25 على الساعة 13:10).

ثانيًا: الرقابة الإقليمية:

وفق هذه الرقابة يقوم الصندوق بدراسة السياسات المتبعة وفق لاتفاقيات إقليمية وأحسن مثال على ذلك مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

ثالثا: رقابة المجموعات:

ومن المهام التي يستكلف بها الصندوق هو مشاركة إدارة صندوق موظفوه في مناقشات المتعلقة بمجموعات لمجموعة السبعة بمعنى مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي يحدان آسيا والمحيط الهادي.[1]

الفرع الثاني: الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضًا بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، ومن شأن هذه المدفوعات أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي، ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطا شديدا، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضا حادًا.

[1]– بن قري أنيس، صبان خلاف، دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية: حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989–2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2013، ص ص 11–13.

ويعتبرا لإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير أخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي، ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقه.[1]

استحدث الصندوق أدوات متنوعة للإقراض فموضعها لتتماشى مع خصوصيات البلدان الأعضاء على اختلاف مواصفاتهم حيث تصنيفها كالتالي:

أولا: الإقراض بشروط غير ميسرة:

يعتبر هذا النوع من الإقراض في الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الصندوق لتقديم القروض بشروط تجارية وهي واردة كالتالي:

- **اتفاقات استناد الانتمائي:** وهي أداة مخصصة للبلدان الأعضاء للتخلص ومواجهة العوائق التمويلية لمواجهة ميزان المدفوعات على المدى القصير، تكون عملية صرف للبلد مشروطة بتحقيق أهداف البرامج التي تعالج هذه المشكلات وعليه تكون مدة هذا الاتفاق من12الى 24 شهرا على أن يتم السداد في مدة تتراوح من 3 الى 5 سنوات بعد الحصول على القرض.
- **خط الائتمان المرن:** هذا القرض مخصص للبلدان التي تتميز بمستوى بالغ القوى من السياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات، وعليه يقوم الصندوق بقرض بطلب من البلد العضو على اتفاقية استخدام هذا الخط اذ استوفى هذا البلد الشروط حوالي سنة أو سنتين، وتصرف موارده دفعة.[2]
- **خط الوقاية و السيولة:** مخصص للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات اقتصادية سليمة ويجمع هذا الخطين المعايير الأهلية والشروط المركزة التي تستهدف الى معالجة ما يتم

[1]–بن قري أنيس، صبان خلاف، المرجع السابق، ص ص 11–12.

[2]– بوقبصة شريف،انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة:شركة سونطراك–الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص ص 38–39.

تحديده من مواطن ضعيف، وعليه تبلغ الفترة الزمنية للاستفادة منه 6أشهر أو تتراوح بين سنة أو سنتين كما يبلغ الحد الأقصى المتاح للبلد العضو 250% من حصته خلال ستة أشهر لكن هذا أحد يمكن رفعه الى حوالي 500%في حالات استثنائية أفي حالة الاتفاقات تكون حوالي سنة أو سنتين كحد أقصى للبلد العضو 500% بقيمة حصته، على أن تخضع كل الاتفاقات لهذا النوع لحد أقصى تراكمي قدره 1000% من قيمة حصته.[1]

–تسهيل الصندوق الممدد مخصص في مساعدة البلدان الأعضاء في معالجة مشكلات المتوسطة وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات حيث تتعرض لتشوهات كبيرة تحتاج لإصلاحات اقتصادية أساسية الحالات العادية، وأربع سنوات كحد أقصى ليتم سداد المسحوبات في غضون 4.5 سنوات الى سنوات من تاريخ الصرف.

–تسهيل الاستعداد الانتمائي تقدم مساعدات مالية لبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتجاجات تمويلية قصيرة الأجل ويمكن استخدامها في مجموعة كبيرة من الظروف بما في ذلك الاستخدام الوقائي، ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن مع فترة سماح 4 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 8 سنوات.

ثانيا: الإقراض بشروط ميسرة للبلدان

منخفضة الدخل يتمثل هذا النوع من الإقراض فيما يلي:

- **تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل:** دخل حيز التنفيذ في جانفي2010 كجزء من عملية اصلاح واسعة تهدف الى جعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق وأكثر مرونة وملائمة لمختلف الدول منخفضة الدخل.
- **التسهيل الانتمائي الممد:** جاء لتسهيل النمو والحد من الفقر بإعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه خلل في موازين مدفوعاتهااحتياطات تمويلية على المدى المتوسط حيث يسعهذا التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة والاستحقاق النهائي مدته 10 سنوات.

[1]–بوقصبة شريف، المرجع السابق، ص ص 38–39.

- **تسهيل الاستعداد الائتماني:** يقدم مستعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياطات تمويلية قصيرة الأجل وعليه يمكن استخدامه في مجموعة كبيرة وعليه من الظروف بما في ذلك الاستخدام الوقائي ويقدم هذا التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد وسماح مدتها 4سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 8سنوات.[1]
- **التسهيل الانتمائي السريع:** يقدم مساعدات مالية وسريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعات احتياطات عاجلة، وهذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن مع سماح مدتها 5.5 سنة وأجل استحقاق نهائي مدتها 10 سنوات.

الفرع الثالث: المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية

اشتهر صندوق النقد الدولي بتقديم المشورة بشأن السياسات بلدان الأعضاء ومنحها قروضًا مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية، إن صندوق يمنح لبلدان الأعضاء الاستفادة أيضا من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في العديد من المجالات كأنشطة البنوك المركزية والسياسات النقدية وأسعار الصرف والإحصاءات الرسمية، والهدف من وراء كل ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات اقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متنوعة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل الوزرات المالية والبنوك المركزية .

حيث تعتبر المساعدة الفنية عنصرًا مكملاً وأساسيًا لما يقدمه الصندوق إلى بلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.[2]

وقد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأتالكثير من الدول حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلبًا للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا

[1]–بوقبصة شريف، المرجع السابق، ص 40.

[2]– يوسف حسن يوسف،المرجع السابق، ص 41.

الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق. وفي الآونة الأخيرة عزز صندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الزامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي.

وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق بلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية، والاقتصادية ونشرها. وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية للبلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة. وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل بنوك مركزية وتطويرها.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الاتفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.[1]
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وينظم الصندوق تدريبه للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في بلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز في البلدان الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضا من خلال زيارات خبرائه للبلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين، والخبراء المكلفين من خارج الصندوق، وتتجلى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلاً تكميليًا من بلدان مثل اليابان

[1]–يوسف حسن يوسف،المرجع السابق، ص 42.

وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.[1]

المبحث الثاني

الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي

نشأ الصندوق النقد الدولي في فوضى وفساد التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميين ليكون بمثابة مؤسسة دولية التي وضع على عاتقها إدارة النظام النقدي الدولي وضمان واستقرار الاقتصادي والتخفيف عن حدة العجز الذي عرفته موازين المدفوعات الدول زيادة لتحقيق استقرارا لصرف، من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه قام بتنظيم نفسه عن طريق مجموعة من الهيئات والإجراءات**(المطلب الأول)** واحاطة بمجموعة من الشروط التي يجب تحققها للانضمام إليه **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

أجهـزة الصنــدوق

أكدت **اتفاقيةبروتنوودز**على أن العضوية في الصندوق مفتوحة لجميع الدول العالم شرط المساهمة برأس المال الصندوق وإتباع تعليماته والعمل بها وقيامها بإدارة الصندوق وفق ثلاثة أجهزة خاصة بها حيث نتطرق إلى مجلس المحافظين **(الفرع الأول)** ومجلس المديرين التنفيذيين**(الفرع الثاني)**والمدير العام**(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: مجلس المحافظين

مجلس المحافظين هو هيئة موسعة التي تضم ممثلين من دول الأعضاء في الصندوق، ويتكون هذا المجلس من محافظين، يتم تعيين كل منهما من قبل الدولة التي يمثلها في الصندوق[2]. كما تقوم تلك الدولة بتعيين محافظ إحتياطي ويبقى المحافظ ومساعده في مناصبهم

[1]–يوسف حسن يوسف،المرجع السابق، ص 42.

[2]– قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة،الجزائر،(دون سنة النشر)، ص ص 33–34.

حتى يتم تعيين خلفائهم إلا أنه لا يجوز للمساعد التصويت إلا في حالة غياب المحافظ الرئيسي، ويختار المحافظون من بينهم رئيس مجلس المحافظين، ويتمتع مجلس المحافظين بجميع الصلاحيات في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص قبول عضوية الأعضاء وتحديد ومراجعة الحصص وطرد الأعضاء من العضوية.

ويتخذ قرارات إنشاء حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، ويتخذ قرارات داخلية مثل تعبير عن عدد المديرين التنفيذيين، وتشكيل مجموعات المستشارين، وتعديل نظام الصندوق. كما يمكن لمجلس المحافظين تكليف مجلس الإدارة بالقيام بالعديد من مهامه بإستثناء تلك التي يكلفها نظام الصندوق بمجلس المحافظين، أما جلسات مجلس المحافظين فإنها تعقد مرة واحدة على الأقل في السنة، ويتم تحديد الإجتماعات إما بواسطته، أو بناء على طلب مجلس الإدارة، أو من قبل 15 دولة عضو أو من قبل دول الأعضاء التي لديها 1/4 من الأصوات.[1]

الفرع الثاني: مجلس المديرين التنفيذين

يعتبر هذا المجلس السلطة التنفيذية للصندوق، وهي المسؤولة عن إتخاذ القرارات وبموجب إتفاقية الصندوق يجب ألا يقل عدد المديرين التنفيذيين عن إثني عشر مديرا، وفي عام 1988م بلغ عددهم إثنين وعشرين مديرًا ويتم تعيينهم على النحو التالي:

- الدول الخمسة الأوائل والتي لها أكبر الحصص في رأس مال الصندوق، بالتالي أكبر قوة تصويتية فيه. لها الحق في تعيين من يمثلها في المجلس التنفيذي للصندوق، وذلك على أساس مدير تنفيذي لكل دولة.[2]
- الدولتان العضويتان في الصندوق، واللتان يجري السحب على عملتها بشكل يتجاوز سحوبات عملات الدول الأخرى خلال سنة واحدة، لهما الحق في تعيين مدير تنفيذي واحد لكل منهما في المجلس بشرط ألا تكون هاتين الدولتين ممثلتان في المجلس أصلا، وقدوردفي هذا الشرط إعطاء الدول الدائمة مركزا أقوى في إدارة الصندوق لمواجهة الدول المدينة.

[1]– المرجع نفسه.

[2]– عجام هيثم، التمويل، دار زهران، عمان، الأردن، 2013، ص 194.

ويشير الملحق الخاص بالتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 1977م (51) إلى أن المدراء التنفيذيين، الذين تم تعيينهم من قبل بلدانهم، ينتمون إلى الدول التالية بحسب قوتها التصويتية:

- الولايات المتحدة الأمريكية (19.14%)، بريطانيا (6.73%)، ألمانيا الاتحادية (5.79%)، فرنسا (4.8%)، اليابان (4.35%) والسعودية (3.44%).

وهؤلاء المدراء التنفيذيون الذين تم تعيينهم من قبل بلدانهم يمثلون بلدانهم تمثيلا مباشرًا، باعتبارها من الدول الأعضاء ذات المساهمة الكبرى في الصندوق.

أعضاء المجلس الباقون عددهم 15 عضوا يتم إختيارهم (إنتخابهم) من قبل باقي الدول الأعضاء (مجلس المحافظين) على أساس تمثيل مجموعات من الدول الأعضاء. أي كل عضو منهم يمثل مجموعة من الدول الأعضاء في الصندوق لا وطنه الأصلي الذي ينتمي إليه فقط. فدول أمريكا اللاتينية تنتخب ثلاثة أعضاء في المجلس، ودول الشرق الأوسط وعددها 16 دولة، وقوتها التصويتية تعادل (4.23%) من مجموع الحصص يمثلها عضو واحد منتخب من قبل الأعضاء الستة عشر (52).[1]

الفرع الثالث: المدير العام

يتولى المديرون التنفيذيون إنتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي[2]، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران. كما أنه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والإداريين.[3]

[1]- عجام هيثم، المرجع السابق، ص 194.

[2]- يوسف حسن يوسف، تأثير الصندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، عابدين القاهرة، 2012، ص 22.

[3]- يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 22.

ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقيمها المديرون التنفيذيون بأنفسهم، وفي السنوات الأخيرة، بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للإطلاع العام من خلال النشر في موقع المشوق على شبكة الأنترنت.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس منع كل بلد بصوت واحد (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح. فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق–والحصة تحدد عموما على أساس حجمه الاقتصادي–كان عدد أصواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادرًا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي. وإنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضائه ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

والعاملون في صندوق النقد الدولي موظفون مدينون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية، ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا. ويضم الصندوق إدارات ومكاتب يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام.

ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وإن كان هناك حوالي ثمانين ممثلاً مقيمًا للصندوق في بلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. كما أن له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.[1]

المطلب الثاني

شروط الانضمام للصندوق النقد الدولي

[1]– محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص ص 22–23.

ساهم صندوق النقد الدولي في منح الإمكانية لمختلف دوّل العالمالإنخراطفيه ووضع لهم بعض الشروط **(الفرع الأول)**، وكيفية الاكتتاب فيها حيث يلعب دور مركزيا فاعلاً في ميكانيزمات الصندوق **(الفرع الثاني)** وندرس كذلك العضوية في الصندوق من جانبين الأصلية والمكتسبة **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: شروط العضوية في الصندوق

عمل صندوق النقد الدولي على ترك الباب مفتوحًا أمام جميع الدول للمشاركة فيه، على أن تحدد الدولة الراغبة في المشاركة عملتها بالذهب أو عملة محددة بالذهب، كما تعتمد بالالتزام بأحكام الاتفاقية، واحترام الشروط مع الالتزام بتنفيذ حقوق وواجبات العضوية.

واعتبر الصندوق الأعضاء الذين وقعوا على الاتفاقية أعضاء مؤسسين وعددهم 30 دولة، قبل 31 ديسمبر 1945م، من بين 44 دولة شاركت في المؤتمر.[1]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الصندوق أضاف عشرة دول كأعضاء مؤسسين في 14 مارس 1946م واستفادت من توزيع الحصص بنفس الطريقة التي تم بها للأعضاء السابقين. وبذلك اقتصر عدد الأعضاء المؤسسين على 40 دولة حتى التاريخ المذكور، ولقد التحقت أستراليا بالأعضاء المؤسسين في 1947م وهايتي في 1953م، أما زيلندا الجديدة فقد تم قبولها كعضو مؤسس بعد توقيعهما على الاتفاقية في 1961م، وأخيرا ليبيريا في 1962م، والجدير بالذكر أن ثلاثة أعضاء مؤسسين غادروا الصندوق وهم بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا، بينما رفض الاتحاد السوفياتي رفضا قاطعا المشاركة في أي نشاط للصندوق رغم توقيعه على الاتفاقية.

أما بالنسبة للأعضاء الجدد، فلا نجد أي شروط خاصة إضافية غير تلك التي تم تحديدها سابقا فيما يتعلق بشروط العضوية، حيث يجب عليهم تقديم أسهمهم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثون يومًا، والتعهد بعدم إدخال تغييرات على سعر عملتها إلا بعد استشارة الصندوق وموافقته على ذلك.

[1]– الهادي خالدي، المرجع السابق، ص ص 62–63.

وبإستكمال هذه الشروط، يصبح المترشح عضوًا كامل الحقوق، أما المرحلة الموالية لإكتساب صفة العضوية.

الفرع الثاني: الاكتتاب في رأس مال الصندوق

تتم عملية إيداعا لاكتتاب من خلال دفع جزء منه بالذهب وحاليا بالعملة الصعبة المرتبطة بحقوق السحب الخاصة والجزء المتبقي بالعملة الوطنية. أما الجزء المكون من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للصرف بحرية فلا تتجاوز 25% من إجمالي الأصول، والجزء المتبقي أي 75% من الحصة تلتزم الدولة بتوفيره من عملتها الوطنية.[1]

وتتم مراجعة هذه الأسهم كل 05 سنوات، وذلك عند الضرورة لزيادة حجم رأس مال الصندوق، ويشترط لإجراء أي تعديل على الأسهم موافقة الأغلبية المقدرة بـ 85% من إجمالي الأصوات وتشترط موافقة الأغلبية لتعديل الحصص التي تقدر بـ 5/4 من الأعضاء وإذا تمت الموافقة على الزيادة، يلتزم الأعضاء بتوفير هذه الزيادة على غرار توزيع الأسهم أي 25% عملة صعبة و75%من العملة الوطنية، وعلى العكس في حالة تقليص حجم الحصة، فإن الصندوق بعد قبوله لعملية التقليص، يقوم بتعويض العضو في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ الموافقة. ويكون التعويض بالعملة الوطنية وبالذهب أو العملة الصعبة أحيانًا تفاديا من الصندوق انخفاض ودائع هذه العضو من عملته الوطنية دون النسبة المحددة سابقًا، أي 75%.

أما فيما يخص الحصة، فإن أحكام الصندوق أشارت إلى الحصة النقدية لكل عضو يتم التعبير عنها (بالذهب) وحاليًا يعبّر عنها بالعملة الصعبة، أو بالدولار الأمريكي وهذا التقدير ساري المفعول من 01 جويلية 1944م، وفي هذا الإطار تطرقت أحكام الصندوق إلى التعديل الذي يمكن إجراؤه على الحصص. فإنّ البلد العضو لا يمكن أن يقوم بذلك على عملته الوطنية إلا إذا كان الأمر يتعلق بتصحيح اختلال جوهري، أو بطلب من بلد عضو له ثقله في

[1]– الهادي خالدي، المرجع السابق، ص ص 64-65.

الصندوق كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا–على أن يكون هذا التعديل فإن هذا العضو سيحرم من الانتفاع من موارد الصندوق.

أما الوظيفة الثالثة والمهمة للحصص تتمثل في تحديد عدد الأصوات، إذ من خلال حجم الحصة يتم تحديد القوة التصويتية لكل عضو.[1]

الفرع الثالث: العضوية في الصندوق

تدرس العضوية في الصندوق من جانبين هما العضوية الأصلية وهم الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي، والتي اجتمعت في **مؤتمر بريتونوودز**، وهذا ما سوف نتطرق إليه **(أولاً)**، والعضوية المكتسبة التي تشمل الدول التي يتم قبولها لاحقًا حيث تكتسب العضوية بعد الانضمام إليها**(ثانيًا)**، والانسحاب من الصندوق **(ثالثًا)**.

أولاً: العضوية الأصلية.

ان صندوق النقد الدولي منظمة دولية عالمية، والعضوية فيها مفتوحة لجميع دول العالم. ويعتبر الصندوق مؤسسة متخصصة من بين مؤسسات الأمم المتحدة، ولكن للحصول على عضوية الصندوق لا يشترط أن تكون الدولة عضوا في الأمم المتحدة.

ويظم الصندوق الأعضاء الأصليين، وهم الدول التي شاركت في أعمال **مؤتمر بريتون وودز** والتي أودعت الوثائق الدبلوماسية المتعلقة بالانضمام إلى الصندوق حتى نهاية ديسمبر 1946م.

ويلاحظ أن الاتحاد السوفياتي، رغم حضوره للمؤتمر النقدي وعدم معارضته للاتفاقية إلا أنه ليس عضوا في المنظمة النقدية. ومع التطورات السياسية التي طرأت على العالم، وانهيار الكتلة الشرقية، وظهور دول جديدة أصبحت روسيا عضوا في الصندوق.[2]

ثانيا: الانضمام إلى الصندوق.

[1]– الهادي خالدي، المرجع السابق، ص ص 65–66.

[2]–مشتوبرمضان، دور صندوق النقد الدولي في تنمية مختلف الدول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: قانون دولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001، ص ص 17–18.

الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد 31 ديسمبر 1946م، ليست أعضاء أصليين ونصت إتفاقية الصندوق على أنا الانضمام اليه بشرط أن تعتبر إتفاقية جزءًا من النظام القانوني الداخلي للدولة، ونتيجة ذلك يجب على الدولة التي ترغب في الانضمام تقديم ما يثبت دخولها في إتفاقية ضمن تشريعاتها الداخلية.

أما الدول التي انضمت بعد التاريخ المحدد أعلاه فقد أصدر مجلس محافظي الصندوق قرارات بشأن انضمامها يحدد فيها شروط القبول التي يجب على الدولة إستيفائها والتي تتعلق بمقدار حصتها وطريقة سدادها ومواعيد سدادها، موعد السداد، والإعلان عن سعر تعادل عملتها، والموعد النهائي لبدء عملياتها مع الصندوق، وهو الثلاثون يومًا عادة بعد هذا الإعلان.

ويجب أن تتعهد الدولة بتزويد الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي قد يحتاجها. وتتم عضوية الدولة في الصندوق رسميًا عندما تقوم بالتوقيع على النسخة الأصلية من اتفاقية الصندوق وإيداع الوثائق الدبلوماسية المتعلقة بالموافقة عليها. وعندما يتم كل هذا لن يكون هناك إختلاف في الحقوق، والالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد أو غير الأصليين.

وهكذا إزدادعدد أعضاء صندوق النقد الدولي، بعدما كان عددهم 138 في أول سبتمبر 1979م أصبح 178 دولة بتاريخ 30 جوان 1993م.

والملاحظ أن الدول التي لم تنضم إلى الصندوق أصبحت نادرة ومنها: كوبا، كوريا الشمالية وتايوان.[1]

ثالثًا: الانسحاب من الصندوق.

غادرت الصندوق ثلاث من الدول الأعضاء الأصلية وهي كلها إشتراكية (بولندا في 14 مارس 1950م، تشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1954م وكوبا في 02 أفريل 1964م).

[1]–مشتوب رمضان، المرجع السابق، ص 18.

ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق بعد إخطار الصندوق بذلك، إذا عجز العضو عن الوفاء بالتزاماته فقد يحرم من حقه في الانسحاب، وإذا إستمر بعد مدة معينة يطلب منه الانسحاب، ويتبين من ذلك أنه في حالة عدم قيام العضو بالتزاماته وفقًا للاتفاقية الأساسية، يجوز للصندوق أن يطلب منه التخلي عن عضو بينه.

بعد إنضمام تايوان إلى صندوق النقد الدولي في عام 1947م، غادرت المنظمة النقدية في عام 1980م، لتحل محلها دولة الصين.[1]

[1]– مشتوب رمضان، المرجع السابق، ص ص 17–19.

الفصل الثاني

دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاد العالمي

يوفر التمويل الدولي الأموال الازمة لإقامة المشروعات، وتحقيق التنمية والرفاهية للشعوب، ويعد التمويل الدولي الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، فليس هناك استثمار بدون تمويل، وكلما زاد حجم التمويل الدولي تم الاستثمار، بشكل معقول أدى إلى زيادة الإنتاج والمشاريع، كما يوفر فرص العمل ويقلل من البطالة ويحقق الرفاهية العالمية، فالتمويل يرتبط بالنظام الاقتصادي للدول وكذلك بمالية الدول ونظامها المالي، وصندوق النقد الدولي إحدى المؤسسات الدولية التي تهتم بهذا النشاط المهم خاصة، انه يعتبر الشريان الرئيسي للمشروعات الضخمة، إذ أسندت له أخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أولا التعامل والتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية من أجل إرجاع التوازن الاقتصادي العالمي **(مبحث أول)**، كما أسندت له مهمة استقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات فضلنا على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، ثم لاحقا بسط نشاطه أيضا لتمويل وتنمية الدول المتخلفة أين كان للجزائر علاقات خاصة معه **(مبحث ثاني)**.

المبحث الأول

النشاط التعاوني بين صندوق النقد الدولي والثالوث الاقتصادي

خلفت الحربين الأولى والثانية خسائر مادية وبشرية أضرار طبيعية هائلة في مختلف أقطاب العالم مما أدى الدول بالنهوض الاقتصادي العالمي بعد تعرضه للحربين، في هذه الحقبة ولدت الاقتصادية الدولية (الثالوث الاقتصادي) التي تعمل على التنظيم المالي والنقدي ومساعدة الدول الفقيرة آنذاك. حيث كانت تقوم بدور بارز في رفع مستوى العلاقات الدولية، بالتالي كان عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا المنظمات التجارية متكامل كمؤسسة تعاون قصد تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء، والعمل على إيجاد نظام متكامل عادل لتسوية كل المعيقات التجارية العالمية، حيث عرف البنك من بين مصادر

التمويل والمعرفة للدول النامية إلى جانب المنظمات الدولية اللذان قاما بدور محوري في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وعليه يمكننا التوصل لتحديد علاقة الصندوق بالبنك الدولي والمنضمة العالمية التجارية(**المطلب الأول**)وعلاقته بالبر يكس باعتبارها قوى اقتصادية صاعدة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

علاقته مع البنك الدولي والمنضمة العالمية للتجارة

يقوم صندوق النقد الدولي بتغطية احتياجات الدول والمؤسسات الاقتصادية كالمنضمة العالمية للتجارة(فرع أول) والبنك الدولي، حيث تعمل هذه المؤسسات معا على تحقيق أهداف مشتركة ودعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية العالمية(فرع ثاني).

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة حكومية دولية التي تقوم بدورها بتنظيم وتسهيل التجارة الدولية(أولا)، حيث تربطها علاقة هامة بالصندوق(ثانيا).

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر منضمة التجارة العالمية (OMC) إطار مؤسساتي للتبادل التجاري الحر، وهي منضمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة ضمن منظومة النظام العالمي الجديد على إدارة وإقامة النظام التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية.[1]

[1]–بوعامر إسراء، مساهمة المنضمات الدولية في تمويل المشاريع التنموية في الدول،"دراسة نموذج مشاريع البنك الدولي في الجزائر"، مذكرة مقدمةلإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي واداري، جامعة غرداية، 2021–2022، ص 24.

تعود فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدأ عمل **الجات،** حيث عرفت المنظمة العالمية للتجارة بأنها النظام الدولي الوحيد، الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين الدول، حيث نجد اتفاقيات OMC التي تشمل قواعد وإجراءات التجارة الدولية، التي تسعى الى مساعدة المنتجين للسلع والخدمات، المصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم.[1]

ثانيا: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالصندوق

تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام العالمي الاقتصادي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية التي تعمل بصورة متناسقة.[2]

تعد العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية استمرارا للعلاقة بين الصندوق ومؤسسة الجات، التي تطورت في إطار الاتفاقية العامة للتعارفات والتجارة والواقع أن كلتا المنظمتين تمارسان نشاطيهما بشكل تكاملي وتعاوني، حيث تحكم العلاقة بين الصندوق والمنظمة بنود واشتراطات الاتفاقية التي تم إنشائها، يتم تضمين بند أساسي للاتفاقية ينص على طبيعة العلاقة بين الصندوق والمنظمة وهذا البند يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات لكل طرف ونجد بأن هذا الاتفاق الموقع بينهما ملزم قانونيا، فالمادة الثالثة من اتفاقية انشاء المنضمة تنص على أنه: "**بغية تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية والوكالات التابعة له"**، وعلى الرغم من ان اتفاقية الصندوق لها صلاحيات في مجالات تتصل بالتجارة الدولية فان الأساس الاصح للعلاقة بين كل من الصندوق والمنضمة نجده فقط في اتفاقيات المنضمة التي عليها ان تأخذ بالحسبان اختصاص الصندوق والاعتماد

[1]–يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 183.

[2]–محمود محمد ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي،جامعة دالي براهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2009–2010، ص20.

على خبرته في تقييم ميزان المدفوعات وبالمقابل فان ممارسة الصندوق لاختصاص فيما يتعلق بقيود الصرف لا تساعد بذاتها على التخلص من تقييد التجارة، ويكون هذا في ظل الموافقات التي يخولها المجلس التنفيذي للأعضاء.

تبدو العلاقة بين كل من الصندوق والمنظمة معقدة نوعا ما لكن بالرغم من وجود أسس قانونية عديدة تنظم العلاقة فيما بينهما بحيث تتعاون لتحقيق أهدافهما المشتركة نجد تباينات واسعة فيما بينها ويعود ذلك للاختلافات التنظيمية والعملية التي توحي بانعدام التناسق بين المؤسستين الدوليتين.[1]

الفرع الثاني: البنك الدولي

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية التوأم لصندوق النقد الدولي، الذي أنشأ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هذا المنطلق سيتم تحديد تعريف البنك الدولي **(أولا)**، والعلاقة التي تجمعها بالصندوق **(ثانيا)**.

أولا: تعريف البنك الدولي

يمثل البنك الدولي مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تكملها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية مع جميع مؤسسات البنك الدولي بهدف الحد من الفقر، ضمان إمكانية التقدم وبناء الرخاء المشترك، حيث يقدم البنك الدولي مزيجا من الموارد المالية والمعارف والخدمات الفنية بشكل عام.[2]

ويمكن تعريف البنك الدولي أيضا بأنه: **'المؤسسة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط**

[1]–الحويش ياسر، "العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"، تكامل ملجم تناقض، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع 3، دمشق، سوريا، 2013، ص ص 80–101.

[2]–مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،.http: www.albankaldawali .org، تاريخ الاطلاع 2024/05/15 على الساعة 21:15.

الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية".[1]

ثانيا: علاقة البنك الدولي بصندوق النقد الدولي

تعتبر العلاقة بين صندوق والبنك علاقة وثيقة ومترابطة، لكونها مؤسستان يجمعهما هدف واحد وهو السعي في رفع مستويات المعيشة في بلدانها الأعضاء،إذ يقوم الصندوق بالتركيز على قضايا الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، أما البنك فيركز على التنمية الاقتصادية.

بدأ البنك نشاطاته بالتركيز على مشروعات فردية، حيث لا تزال توظف معظم موارد البنك،إلا أنه الآن يقدم قروضا لتطوير السياسات الاقتصادية، وتهدف قروض الإصلاح ضمن أمور أخرى،كتوجيه الموارد المحدودة إلى استثمارات أكثر فعالية بهدف تخفيض عجز الميزانية،إذ يمكن لقروض التكييف مساعدة اقتصاديات الدول النامية في استخدام الموارد بفعالية أكبر وضمان نمو طويل الأجل.

حقق البنك والصندوق تقدما ملموسا، بعد اتفاقهما على تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الغارقة في الديون، ففي سياق هذا التعاون تركز كل مؤسسة على مجالها الخاص الذي تتمتع به، حيث يعد صندوق النقد الدولي مسؤولا عن إجراء حوار مع سلطات البلد المعنية بسياسات الاقتصاد الكلى والقضايا الهيكلية ذات صلة، في حين يحتل البنك الدولي مركز الصدارة في القضايا الاجتماعية والهيكلية.

وبالرغم من كل هذا تبقى كل مؤسسة مسؤولة عن قراراتها، بشأن الإقراض وعن المحافظة على مواردها،وبموجب إطار عمل وثيقة لتخفيف حدة الفقر في البلدان قليلة الدخل، فيعمل كل من البنك والصندوق بشكل وثيق لدعم تنفيذ استراتيجية قطرية مشتركة تركز كل مؤسسة

[1]–عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا وجنوب الصحراء، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011–2012، ص 56.

جهودها فيها على جوانب مسؤوليتها.[1]

المطلب الثاني

علاقة البر يكس بصندوق النقد الدولي .

تمكنت البر يكس في العقود الماضية على تحصيل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي من حيث جماليا لإنتاج وجهة رأسمال الاستثماري،اذ يسعى البر يكس إلى تعزيز دورها في النظام المالي العالمي،و نجد الى جانبها صندوق النقد الدولي الذي يمنح دعما لدول البريكس في حالات الازمات التي يمكن أن تتعرض لها ،و من سياق هذا سنقوم في هذا المطلب بتقديم لمحة عن البر يكس**(الفرع الأول)** وذكر العلاقة التي تجمعها بصندوق النقد الدولي **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تعريـف البريكــس

"BRIC"الحروف الأولى هو اختصار باللغة اللاتينية للدول الأعضاء B: Brazil، (40) مليون كيلومتر مربع ,و عدد سكانها يقارب03)(مليارات نسمة اي اكثر من 40من سكان الأرض ، و R: Russie، I: India، C : China.

وجنوب إفريقيا التي انضمت لهذه المجموعة عام 2010م، حيث يعتبر البر يكس منظمة سياسية دولية جاءت في خصم الصراع القائم نحو التعددية القطبية تم العمل على إنشاء ها عام 2009م، وهي تجمع جديد يضم فواعل اقتصادية ناشئة في مجال الحكومة الاقتصادية العالمية، فيسعى إلى جانب هذا البر يكس على العمل وتشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنظومة في عضويته[2].

[1]–محمد إبراهيم عبد الرحيم ، منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2008 ، ص 13 ، 14 ، 15 .

[2]–أحمد كاروس، "التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، وبرج بوعريريج، 2019، ص 399.

تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة أي حوالي تملك أكثر من خمس الناتج القومي العالمي.[1]

عقدت أول قمة لمجموعة (بريكس) بين رؤساء الدول الأربع في (بيكاترينبرغ) بروسيا في يونيو 2009 م , حيث تضمن الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية .وعقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول بريك (بريك BRIC), و هم (روسيا ،الصين ،الهند و البرازيل) و ذلك في سنة 2008 م ,اي قبل إنضمام جنوب إفريقياإليها سنة 2010 م و تحول إسمها ليصبح (بريكسBRICS), و ذلك في جزيرة (هوكايدو) اليابانية ,حيثإجتمعت وفدها في قمة (الثماني الكبرى) , و شارك في هذه القمة كل من رؤساء روسيا الاتحادية و جمهورية الصين الشعبية و البرازيل رئيس وزراء الهند و إتفق الرؤساء على مواصلة التنسيق فيما بينهم في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الراهنة. [2]

الفرع الثاني

علاقة البر يكس بالصندوق النقد الدولي

نجد من بين أهم مطالب التي تسعى إليها دول البر يكس لصندوق النقد الدولي هو طلب إعادة تنظيم صندوق النقد الدولي إضافة إلى الاعتراف بالبر يكس من أجل ممارسة الضغط على صندوق النقد الدولي[3].

حيث أكدت كذلك مديرة الاتصالات في صندوق النقد الدولي جولي كوزاك بترحيب الصندوق لتوسيع البر يكس والتعاون الدولي وهذا بهدف القضاء على انقسامات السوق وزيادة التجارة وخفض تكاليف إستثماروالتجارة.

ويظهر موقف صندوق النقد الدولي من توسيع "بريكس" والاهتمام الملحوظ منقبل دول العالم لجذب التمويل من خلال بنك التنمية الجديد التابعة للمجموعة، كما أكدت كوزاك على تحسين التعاون الدولي بما في ذلك على سبيل المثال مجموعة البر يكس، هو أمر نرحب به

[1]-أحمد كاروس ،"التعاون الاقتصادي بين دول البريكس و أثره على الاقتصاد العالمي " ، المرجع السابق ، ص 399.

[2]- عبد القادر رزيقالمخادمي ، تكتل د ول البريكس نحو نظام عالمي جديد ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، 2017،ص 11.

[3]–أحمد كاروس، "التعاون الاقتصادي بين دول البر يكس وأثره على الاقتصاد العالمي"، المرجع السابق، ص 407.

ونشجعه ما دامت أنها تهدف إلى الحد من تجزئة السوق وزيادة التجارة وخفض تكاليف الاستثمار[1].

يتصاعد الدور الدولي لتكتل دول البر يكس يوما بعد يوم ، فهي أسرع دول العالم نموا وأكثرها تأثرا بأزمته ، كما يعول كثيرا على النمو في اقتصاديات هذه الدول ، والذي من شأنه رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة بعد أن كانت هذه المهمة تعود بالأساس إلى الولايات المتحدة ، فأثناء الأزمة الاقتصادية واجهنا نمطين مهمين للنمو ، الأول هو نمط سالب و تدهور في أداء الاقتصاديات، التي كان يطلق عليها من الناحية التقليدية اقتصاديات المفتاح للاقتصاد العالمي ، و الثاني هو إستمرار اقتصاديات الدول الناشئة خاصة لجهة تكتل دول البر يكس، في تحقيق معدلات نمو مرتفعة رغم ظروف الأزمة.

و استمرت دول هذه المجموعة في ارتفاع خطها البياني ،في تحقيق معدلات نموها و توسعها الحالي ، فستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، وفي فترة زمنية قصيرة مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية ،فمن حيث الحجة يقطن تكتل دول البر يكس حوالي نصف سكان العالم، و من هذا المنطق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية ،الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث عدد المستهلكين .

ومن المتوقع مع إستمرارإرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أكبر أسواقه استهلاكية مما سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. لأن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق و قرض النمو الاقتصادي الكامن، فكلما إزداد حجم السوق ازدادت معدلات النمو بفعل توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، لذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، حتى أن هناك دعوات لاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو دول العالم سكانا و بالتالي، ليس غريبا أن يتابع العالم الخطوات التي يتخذها تكتل دول البريكس و مايصدر عن مؤتمراتها من قرارات و توصيات في شأن التكتل و في الشأن الدولي.لعل آخرها إنشاء بنك

[1]– صندوق النقد الدولي يرحب بتوسيع مجموعة البر يكسjttps://aaisat.com/)plus ، تاريخ الاطلاع:15_03_2024، الساعة23:24).

لتنمية دول البر يكس في نيودلهي ،وأيضا لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة و النامية في العالم، و بالتالي، تحرير دول العالم من سطوة البنك و صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي .

و قد أثارإنشاء بنك بركيس الكثير من الشكوك في الغرب حول قدرة الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية الحالية، متجاهلين القوة الهائلة التي تتمتع بها هذه القوة الاقتصادية الجديدة، باعتبارها صاحبة أكبر احتياطيات نقدية في العالم حيث أنها بهذه الاحتياطات الضخمة يمكن أن توفر لهذه المؤسسة الجديدة (بنك البر يكس)طاقة مالية جديدة تتجاوز تلك المتوافرة للمؤسسات المالية الدولية الحالية .كما أنها بحكم طبيعتها كمؤسسات متعددة الأطراف[1]

المطلب الثاني

دور صندوق النقد الدولي في تمويل الدول المتقدمة .

جاءت نشأة صندوق النقد الدولي إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا، الصندوق تم انشاءه من أجل تنمية اقتصاد الدول و مساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول خلال الحرب العالمية الثانية ، و بالتالي الدول المتقدمة هي المستفيدة الأولى فهو مسخر لخدمتها فقط دون النظر لغيرها من الدول المتخلفة أو النامية، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيدة الأولى من الصندوق **(فرع أول)**، ثم الاتحاد الاروبي كثاني مستفيد**(فرع الثاني)**.

الفرع الأول

صندوق النقد الدولي و هيمنة الدولار الأمريكي .

لا يمكن أن نستغرب عندما نرى ذلك الارتباط الوثيق بين الصندوق والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تحتضن مقر الصندوق وتسيطر على نسبة 17.69% من حصص العضوية بداخله، الأمر الذي يجعلها أكبر ممول له.

وفي الماضي نجد أن الولايات المتحدة قد تمكنت من تمرير قرار ذو أهمية يقضي بقرض أغلبية85%لجميع القرارات المهمة التي تهم الحقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو

[1]-عبد القادر رزيقالمخادمي، تكتل دولالبريكس نحو نظام عالمي جديد ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2017 ص 13 .

خفض عدد مستقبل الصندوق، كالزيادة في المديرين على المجلس، وكذا تغيير نسب المساهمة عند زيادة الحصص، فيجد بذلك أنّ الولايات المتحدة تتوفى لوحدها على أزيد من 15% من حق التصويت، مما يمكنهم من رفض أي قرار لا يخدم مصالحها[1].

فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تعينها بعد الموافقة على الإصلاحات الموجودة في نظام الحصص والحكومة في الصندوق، حيث أثار ذلك استياء حتى مدير عام الصندوق السيدة "كريستسنلاغارد" عندما أعربت عن أسفها لموقف الولايات المتحدة، وكان هذا لمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد يوم 12 ديسمبر 2012م، قائلة: "وقد أبلغتني الإدارة الأمريكية الآن أن هذه الإصلاحات لم تدرج في قانون الموازنة المعروض حاليا أمام الكونغرس الأمريكي، وقد أعربت عن شعوري بخيبة الأمل للسلطات الأمريكية وعن أملي في مواصلتنا العمل بسرعة للمصادفة على هذه الإصلاحات".

أما من الناحية المالية والنقدية، فلا زال الدولار الرقم الصعب في النظام النقدي الدولي. فبالرغم من الهزة التي تعرض لها نسبة 1971م، عندما وقع الرئيس الأمريكي الأسبق "تينكسون" على نهاية نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971م، عندما ألغى بمناسبة خطابه الشهير تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب إذ أن الدولار لم يفقد مكانته بل بالعكس، حيث نجد أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة في تزايد مضطرد نظير الثقة التي يتمتعبها الدولار، وفي الوقت الحالي يعتمد صندوق النقد الدولي على الدولار في تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة[2].

يعتبر الدولار الأمريكي العملة المحورية والمؤثرة الأساسية في العالم ،فهو يهيمن على جميع جوانب النظام المالي العالمي ،و تستثمر البنوك المركزية حول العالم حوالي60% من .إحتياطات النقد الأجنبي و التي تمثل الأساس في إحتياطات لمواجهة الخسائر المستقبلية في أصوله مقومة بالدولار كذلك يستخدم الدولار في تقويم غالبية المعاملات المالية الدولية و تسويتها ،و هذا التأثير المهيمن للدولار يمنح الولايات المتحدة درجة كبيرة من القوة و النفوذ

[1]–بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، الصندوق النقد الدولي ودوره في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في حقوق، تخصص قانون دولي عام، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص 24.

2–بلعطرة يوسف سبع بدر الدين، المرجع نفسه، ص 24– 25.

فنظرا لأن المعاملات التي يستخدم فيها الدولار دائما ما يكون النظام المصرفي الأمريكي طرفا فيها .يمكن للحكومة الأمريكية توقيع عقوبات صارمة على البلدان مثل إيران و روسيا...تحد من قدرتها على النفاد لأسواق التمويل العالمية ،و يعني ذلك أيضا أن السياسات المالية و النقدية للحكومة الأمريكية تؤثر على باقي العالم نظرا لتأثيرها على قيمة الدولار و يتيح ذلك للولايات المتحدة دورا أكبر من وزنها إجمالي الناتج المحلي العالمي و التجارة ،وهذا ما كان دائما يثير استياء خصومها و حلفائها على حد سواء[1].

الفرع الثاني

الإتحـاد الأوروبـــي و علاقته بصندوق النقد الدولي .

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر عن الأزمة المالية العالمية الحالية أو تلك التي حدثت أواخر تسعينات القرن الماضي، عندما قام بتمويل بلدان أعضاء الإتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات التمويل لميزان مدفوعاتها. إلى اتساع نطاق تعاون صندوق النقد الدولي مع مؤسسات الاتحاد لأوروبي، وخاصة مع المفوضية الأوروبية "والبنك المركزي الأوروبي" في وقت لاحق من الأزمة، فأصبح هذا التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد الدولي للمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي في شكل برامج قطرية أطلق على هذا التعاون بـ "الترويكا "[2].

رغم العلاقة الوثيقة من صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في "الترويكا"، إلاّأنّ المجلس النقدي يتحد في نهاية المطاف قرارات التمويل والمشورة بشأن السياسات على نحو مستقل.

كما نشير إلى حضور ممثل عن "البنك المركزي الأوروبي"كملاحظ في مجلس إدارة الصندوق، حيث أكد المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 27 ديسمبر 2002 على ضرورة

دعوة "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ إلى اجتماعاته إلاّ في حالة معارضة أغلب الأعضاء، وهذا بخصوص الاجتماعات إلى مواضيعها ترتكز على مراقبة الصندوق في إطار

1-اسوارد براساد،التمويل و التنمية ،كلية دابسون،جامعة بروكينغر،يونيو،2023 ،ص12.

2-الترويكا : مصطلح سياسي يشير الى اجتماع ثلاث دول على رأي سياسي واحد تجاه قضية معينة ، وأشهر الترويكات الدولية هي الدول الترويكةالأروبية: بريطانيا و فرنسا ...

مشاورات المادة الرابعة لدول الاتحاد الأوروبي الغير أعضاء في منطقة اليورو، وكذا مراقبته للسياسات الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي واستعمالها لموارد الصندوق.[1]

فالصندوق يعمل جاهدًا على تقديم نفسه في المنطقة الأوروبية كأحد الفاعلين في إستقرارها و ذلك بممارسة أنشطته المعهودة، فيمارس الرقابة المعتادة في إطار الرقابة الثانية المعروفة باسم "مشاورات المادة الرابعة" أو من خلال التقارير القطرية وما تحمله من تحاليل إقليمية حول توقعات للدول وفي إطار منطقة اليورو، مثل مؤشرات الاقتصاد العالمي، وكذا تقرير الاستقرار المالي العالمي، بالإضافة إلى ذلك دأب الصندوق منذ سنة 2011 بنشر "تقرير آثار العدوى" من أجل فحص النتائج المترتبة على الاستقرار المالي العالمي[2].

أما فيما يخص التمويل فنجد أن الصندوق قد قام بتمويل بعض البلدان الأوروبية الصاعدة لمساعدتها على التخلص من عجزها الداخلي أو الخارجي فخلال السنوات من 2010- 2014 تحصلت أربع دول أوروبية على التمويل من مصادر الصندوق إضافة إلى كل من رومانيا، بولونيا البوسنة وألبانيا.

ففي حالة اليونان قدم الصندوق مبالغ كبيرة وصلت إلى 26.7 أورو (36.8 مليار دولار) ضمن إطار برنامج "التسهيل الائتمانبالصمد" من 15 مارس 2012 إلى غاية 14 مارس 2016.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتغيير معيار "تحمل الديون" من أجل السماح لليونان وإيرلندا والبرتغال من الافتراض، بمناسبة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على "الاتفاق الاستعداد لانتمائي" المبرم بتاريخ 10 ماي مع اليونان[3].

المطلب الثاني

النشاط التمويلي لدى الدول المتخلفة .

[1]-بلعطرةيوسف، سباع بدر الدين ، المرجع السابق ، ص26-27.

[2]- بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، المرجع نفسه، ص 25- 26.

[3]- بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، المرجع نفسه، ص 27- 28.

شهد المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية العديد من التغيرات في مختلف جوانب الحياة، كظهور مؤسسات اقتصادية دولية فعالة في إعادة توجيه السياسة الدولية على المستوى الاقتصادي والسياسي للدول. تعاظم دورها في ظل الأزمات التي تعاني منها معظم الدول وخاصة النامية منها، أين لعب صندوق النقد الدولي. كأحد هاته المؤسسات الدور الرئيسي في إيجاد حلول لهذه الأزمات ووضع موارد الصندوق في حاجة العديد من الدول بمقابل تنفيذ السياسات والبرامج التي أمر بها الصندوق عن طريق قروض (فرع أول) ،أين انعكس ذلك على الدول المتخلفة (فرع ثاني) ، و الجزائر احدى الدول النامية التي تعاملت مباشرة مع صندوق النقد الدولي و أثر عليها في العديد من النواحي (فرع ثالث).

الفرع الأول

تمويل صندوق النقد الدولي للدول المتخلفة بقروض

نتيجة للصعوبات التي عرفتها إقتصاديات الدول المتخلفة وما ترتب عنها من تدهور في هيكلها الاقتصادي، مما عزز من تزايد عجز موازين مدفوعاتها وجعلها عرضة للاستنجاد الخارجي ، الأمر الذي ختم عليها في الاستنجاد بمؤسسة صندوق النقد الدولي نتيجة لقلة مصادر التمويل العالمية الأخرى، فإستغل الصندوق هذا الأمر، وبتزكية من الدول الصناعية الكبرى، قام الصندوق بالحياد عن مبادئ "بريتون وودز"، حيث أصبح يهتم بإدارة الديون الخارجية للدول المتخلفة، وضمان الوفاء بها لصالح الدائنين.

ترجع أولى بدايات إهتمام الصندوق بالدول المتخلفة إلى سنة 1985م، عندما أطلق "جيمس بيكر" نداءا للدول الصناعية من خلال بنوكها التجارية بهدف تقديم قروض جديدة للدول التي تعاني أصلا من المديونية الخارجية، على أن يشرف صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الديون، وذلك من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بضرورة تطبيق برامج "التكيف الهيكلي"، والتي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الليبرالية، يطلق عليها "بالمشروطية[1]".

[1]– بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، المرجع السابق، ص 28.

ولا زالت وإلى غاية كتابة هذه الأسطر سياسة التكيف أو التعديل الهيكلي مطبقة على قروض الصندوق. وعلى الرغم من إدعاء مسؤولي هذا الأخير وعلى رأسهم مدير عام الصندوق السيدة "كريستين لاغارد"[1]، في مطلع حديثها أمام المؤتمر الصحفي الذي انعقد بتاريخ 12 أفريل 2014 بمقر الصندوق في ردها على السؤال تعلق بالصورة السيئة التي تروج للصندوق في دولة غانا عندما يأتي موقت مناقشة برنامج ما مع صندوق النقد الدولي، بقولها "... فكرة الإصلاح الهيكلي كان هذا قبل وقتي، قبل أن أصبحت مديرة للصندوق، ولا أعلم ما هو حتى نحن لا نقوم بذلك الآن، عليكم أن تدركوا أننا لغيرنا بالفعل، وغيرنا الطريقة التي تقوم على أساس من الشراكة، وهناك دائما في الشركات بعض المشاق المصاحبة لها..." بينما نرى في الواقع اليوم خلافًا لما قالته "لاغارد"، حيث يمكننا أن نستشف العديد من مظاهر السياسات الاقتصادية والمالية للدول المقبلة على برامج الصندوق. فلا زال الصندوق يواصل دعم " سياسات التقشف" في ميزانيات البلدان التي طلبت مساعدته المالية، والتي تستمد فلسفتها من الفكر الليبرالي المتشبع "بإجماع واشنطن"[2]، واعتمدت على الوصفة العلاجية...برامج إجبارية:

يعتبر التصحيح جملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف معالجة الاختلافات التوازن الاقتصادي الكلي داخليا وخارجيا، والوصول إلى معدلات نمو عالية، مع تحقيق الاستقرار لاقتصادي. وبذلك يشملا لتصحيح الاقتصادي الاستقرار والإصلاح الهيكلي على السواء.

يمكن أن تتم عملية التصحيح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي أو بدونه، ولكن في الغالب الدول المتخلفة التي تتمتع بعضوية في الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره صندوق النقد، سواء من مصادرها الخاصة، أو من مصادر أخرى مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والمنظمات الأخرى[3].

---

[1]– **كريستين لاغارد:** ترأست منصب مدير عام الصندوق منذ 05 جويلية 2011، وذلك خلفًا لسفلها المستقل "دومنيك ستراوس كان" الفرنسي الجنسية أيضا.

[2]– بلعطرة يوسف سبع، بدر الدين، المرجع السابق، ص 29.

[3]– يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية الدولية على قرارات الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، عابدين, القاهرة، 2012، ص 71.

تلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، تكون هذه الصاعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج تحدد فترته الزمنية، ويطلق على ما يشتمله البرنامج من سياسات مالية واقتصادية "برنامج التصحيح الاقتصادي". وتصاغ مطالب الصندوق في البرنامج المشار إليه على أن تضمن معايير لتقييم الأداء يتوقف عليها حصول الدولة على الإعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ البرنامج ويوفد الصندوق بعثة فنية كل ستة أشهر للقيام بعملية التقييم، ومعرفة مدى اِلتزام الدولة ببنود البرنامج المتفق عليه، والشروط الواردة فيه بموجب وثيقة تعرف بـ "خطايا النوايا".

ويطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المتوقع الحصول عليها جراء تطبيق برنامج التصحيح، وكذلك مقدار وحجم عناصر السياسية المالية والإجراءات المصاحبة للخطوات التنفيذية، فتسمى بـ "البرمجة المالية" عندما يكون الإصلاح المالي، هو العنصر الرئيسي في علاج إختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي، كما تسمى بـ "برامج الاستقرار"، حيث يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير من خلال إستخدام السياسة المالية لتلعب دورًا جوهريًا في الإصلاح الاقتصادي، وتسمى أيضًا "برنامج التكيف" على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح إختلال مكونات ميزان المدفوعات، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي.

وذلك للتخصيص الأمثل لموارد عناصر الإنتاج. كما تسمى حزمة السياسات المالية والاقتصادية والإجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح بـ "سياسات التحرير الاقتصادي"[1].

والخلاصة أنه مهما تعدّدت المسميات وتنوّعت إجراءات تصميم السياسات، فإن عملية التصحيح المسنودة من الصندوق تتضمن نوعين من السياسات الاقتصادية ذلك إلى تهتم بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي، بينما تستهدف السياسات الإصلاح

[1]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 71.

الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة إستخدام الموارد والتركيز على قطاعات معينة مثل التجارة والمالية والصناعة.

يرجع التصحيح إلى الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي إلى تقاليد غير مدونة، تطور العمل بما منذ مطلع السبعينيات، وأدخلت عليها تعديلات مهمة من خلال تجربة الصندوق مع العديد من الدول المتخلفة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، كما كان للأحداث التي مرت بالاقتصاد العالمي في عقد السبعينات دور بارز في هذا التطور مثل التحول من نظام تعويم أسعار الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية وإرتفاع معدلات الفائدة في أسواق الإئتمان الدولية، إضافة إلى استيعاب التطور الذي حدث في دراسة قضايا الاقتصاد الكلي والعالمي.

ويمكن إرجاع الأساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة قروض أساسية منها: أن سببا لاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب، وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف وللوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي على مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

إنّ القروض النظرية ترجع لإختلال في الميزان الخارجي إلى ما يسمى اصطلاحًا بـ "المنهج النقدي" لميزان المدفوعات، الذي يعتبر أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، وهذا التحليل تعود أصوله للمدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد الرأسمالية، والتي تضم الاقتصاديين النقديين. وهي تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك قوانين السوق الحرة تعمل دون عوائق. كما تفسر المشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل التضخم والبطالة والركود الاقتصادي، وزيادة عجز الموازنة بأنها مجرد أخطاء السياسة النقدية التي عمقها تدخل الدولة، ولذلك يجب التركيز على الهدف الأساسي. والذي في نظرهم – لأنّه سياسة اقتصادية ناجحة –

[1]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 72– 73.

هو مكافحة التضخم عن طريق ضبط معادلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي لأنّ الإفراط في عرض النقود هو المسؤول عن هذه المشكلات.

وقد تدعم هذا الاتجاه النقدي لتفسير المشكلات الاقتصادية بظهور اقتصاديات العرض التي تعني أن زيادة الإنتاج تؤدي تلقائيا إلى زيادة الطلب فيتوازن الاقتصاد الكلي دون أن تتدخل الدولة أو تفرض ضرائب عالية، ويتم ذلك عن طريق منح الحوافز، وضمان الإعانات لزيادة الاستثمارات الخاصة. وظهرت أطروحات هذه الفلسفة الاقتصادية منه الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان"، وهو ما انتهجته بريطانيا في عهد "مارغريت تاتشر"، وحاولت أمريكا منذ ذلك الوقت، مستغلة قوتها العسكرية و نفوذها السياسي المتعاظم، فرض هذه السياسات على الدول الأخرى بهدف جعل الهياكل الاقتصادية لها تقوم على أساس إقتصاد السوق الحرة للإسهام في النمط القائم على التخصيص وتقسيم العمل[1].

ولذا نرى أنّ أبرز هذه السياسات تتلخص في تفعيل قوى السوق وإزالة العوائق أمام عملها، واستخدام السياسة النقدية كأداة فعالة للإصلاح الاقتصادي مثل معدلات تغيير النقود كذلك تشجيع التحول نحو القطاع الخاص وتصفية القطاع العام المملوك للدول، وإستخدام أدوات السياسية المالية لتخفيض عجز الموازنة.

وقد ساند صندوق النقد الدولي هذه السياسات وروج لها من خلال برامج التصحيح الاقتصادي، وعنايته بحركة رؤوس الأموال في السوق الدولية وسعيه الدؤوب لإزالة كافة العوائق أمامها، وهذا ما يجعل سيطرة الدول الصناعية سيطرة غير محدودة في سياق الدعوة لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء العوائق التجارية والاقتصادية من أجل أن يغدو العالم كله سوقًا متسعة لإنتاج الأمريكي والاستثمارات الرأسمالية الأمريكية، ويستفيد من ذلك أيضًا حلفاؤها الغربيون[2].

الفرع الثاني

إنعكاسات صندوق النقد الدولي على الدول المتخلفة

[1]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 73–74.

[2]– يوسف حسن يوسف، المرجع نفسه، ص 73–74.

لقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان المتخلفة لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم للمشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي وفيما بينعامي 1986م و1999م حصل 57 بلدًا يبلغ مجموع سكانها 203 مليون نسمة على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقًا لتسهيل التصحيح الهيكلي(SAF) وخليفته التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكلي اللذين أنشأ لمساعدة أفقر بلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات.

وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهامًا ملموسًا في عهود التنمية في البلدان النامية ولكن كثيرًا من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم من حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدّمة من صندوق النقد الدولي ومجتمع المانحين الأوسع[1].

كذلك ساهم في تقوية مركز ميزان المدفوعات التي هي الهدف الأساسي لبرنامج التصحيح الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لسداد الموارد المالية والقروض التي منحها الصندوق للدولة. المستفيدة وفقا لجدول استحقاق محدد، وكذلك تصحيح ميزان المدفوعات الذي يشمل بنوده المختلفة من الحساب الجاري والعمليات الرأسمالية والتحركات النقدية، وتصميم إستراتيجية التصحيح ليتم بناء على أسباب الاحتلال في ميزان المدفوعات، سواء كانت تعود إلى نقص مؤقت السيولة الدولية أو بسبب تراكم الدين الخارجي أو إلى الإخلال الهيكلي في الاقتصاد الكلي[2].

كما يساهم في تحليل الاقتصاد الكلي يتم من خلال تحديد العلاقة بين الدخل المحلي والحساب الجاري أي بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مجمل الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والاتفاق الحكومي، وكذلك يقوم بالتحديد السياسة المالية والنقدية الكفيلة بالقضاء على اختلال ميزان المدفوعات، ويقصد بالسياسات المالية إستخدام السلطات العامة لجمع إيرادات الحكومة من ضرائب وقروض ونفقات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، وبواسطتها يكافح التضخم والكساد والبطالة[3].

[1]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 103.

[2]– يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 75

[3]– يوسف حسن يوسف، المرجع نفسه، ص 75– 76.

كما يسعى إلى حفز الطاقة إلى الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية وترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها ويعمل على تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمي للسكان وكما يساهم في تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية[1].

الفرع الثالث

الجزائر وصندوق النقد الدولي

ترجع علاقة الجزائر بالصندوق النقد الدولي إلى غداة الاستقلال، في 26 ديسمبر 1963م، وهي عضو في مجلس المحافظين وجبهة الأربعة والعشرين، فقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988م استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، كما أنّها استعملت الأقساط الكبيرة وعليه هناك عدّة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية والصندوق سواء في إطار سياسة التمويل الاقتصادي أو التعديل الهيكلي[2].

حيث كانت حصتها تقدر بـ623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترفع في أوت 1994م إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[3].

وتمثل زيادة قدرها51.1% من حصتها في الصندوق، بعد التعديل التاسع إستفادت الجزائر بزيادة حصتها أين أصبح صوتها يقدر بـ9394، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة[4].

---

[1]– بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، المرجع السابق، ص 45.

[2]– سباغ نسرين، تكي صبرينة، المنظمات الإقتصادية الدولية وفعاليتها الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 81.

[3]– حقوق السحب الخاصة: هي أصول احتياطي للعلامات الأجنبية يحددها ويحتفظ بها صندوق النقد الدولي وهي وحدات حاسبة لصندوق النقد الدولي، وليست عملة بحد ذاتها، هي تمثل مطالبة بالعملة التي تحتفظ بها دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تم إنشاء حقوق السحب الخاصة في عام 1969م لإستكمال النقص في الأصول الإحتياطية المفضلة من العملات الأجنبية.

[4]– بن زمام فريد، دبيش صبحي، صندوق النقد الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة برج بوعريرج، 2023، ص 48.

بعد انضمام الجزائر لصندوق النقد الدولي و ابرامها لمختلف الاتفاقيات بغية التمويل الاقتصادي أهمها اتفاق اللجوء للصندوق **(أولا)** ، أين برزت أيضا اثار هامة كأثر تعاون الجزائر مع الصندوق **(ثانيا)**.

أولاً: إتفاق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

بعد إنتهاء المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (1985م– 1989م) التي أدت إلى نتائج محدودة وعرفت عدة تدهورات خاصة من ناحية تفاقم الديون الخارجية للجزائر، مما أدى إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية عامة وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة.

نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى للتوقيع على عدة اتفاقيات بهدف المكانة ممارسة بعض الاصلاحات من أجل القضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري[1].

إن لجوء الجزائر إلى هيئة الصندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية، انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج وتفاقم البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية، إلاّ أن مدة مختلف اتفاقات قصيرة المدى غالبا ما كانت سنة لم تأتي بثمارها المرجوة خاصة من أجل الاستقرار الاقتصادي إلا أنه قد تحققت بعض الإنجازات مثل تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة لكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992م وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية وإصدار بعض التشريعات منها الخاصة والمنظمة للتجارة الخارجية والداخلية وحركة رؤوس الأموال وتنظيم الجمارك وتشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات، إلاّ أنّ ابتداء من سنة 1992م بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 02% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال 1992م– 1993ممما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية

[1]– بن قري أنيس، صبان خلاف، المرجع السابق، ص 34.

العجز في ميزانية الدولة ومنها تغيير مقدار التضخم ممّا الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات.

لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات مما زادت أعباء الديون الخارجية خدمة الدين الذي أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب إرتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% وقد ساهم الانخفاض بلغ 86% ست 1993م بعد ما كان76% في سنة 1992م، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولية والوضوح مرة أخرى لشرطه على أن تكون الاتفاقية بشرطين: الأول ومدته الزمنية غالبًا سنة وهي تدخل في إطار الاتفاق الثالث للاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي الاتفاق الثاني ، وتكون مدته أطول في إطار سياسة التعديل الهيكلي.

وضعت الجزائر في إطار الاتفاق التثبيت الاقتصادي إستراتجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو للناتج الداخلي العام بين 03%و16% خلال سنة 1994م-1995م ومنه تحقيق معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تحديد دور الدولة وإعطاء أولية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوّع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات[1].

عليه واقف صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية بمنحة المساعدة مالية تقدر بـ1731.5 مليون حقوق سحب خاصة وتخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، وتمت إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدول ديونها حسب الجدول الزمني يبدأ في سبتمبر 1994م وينتهي في مارس 1995م[2].

أما الوصفة التي قدمت للجزائر التي تندرج ضمن الإتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995م بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وإعداد برنامج نموذجي مما سمح للجزائر

[1]-بن قري أنيس ، مرجع سابق ، ص 35 .

[2]- بن قري أنيس، صبان خلاف، المرجع السابق، ص 34- 35.

بالاستفادة من قروض مقدرة 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الحرب العالمية الثانية الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، يتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الإعفاء لمدة05 سنوات من الفائدة[1].

ثانيا: آثار تعاون الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

نتيجة لتفاقم الأزمات النقدية الدولية التي عرفها العالم قبل واشتداد الصراع على إكتساب الأسواق الخارجية وغيرها من الاضطرابات التي عرفها نظام النقد الدولي،أجمعت الدول رأيها على ضرورة إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على حق تغيير أسعار صرف عملات الدول في العالم، ومن ثم الحفاظ على استقرار الصرف، وتنظيم المعاملات التجارية الدولية.

وعليه، قامت الدول في الأول من جويلية1944م، بتنظيم اجتماع بروتي نوودز بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي دولي جديد، يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا ما حصل بالفعل بعد مجموعة من المفاوضات والمشاورات، واختلاف الاقتراحات، ثم الاتفاق على مشروع موحد ألا وهو ميلاد مؤسسة عالمية تتمثل في صندوق النقد الدولي[2].

1- نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

أدت نتائج برنامج التعديل الهيكلي إلى إرتفاع نسبة النمو الاقتصادي سنة 1996م بعد أن كان معدل النمو يساوي 09%سنة 1993م إرتفع إلى 04% في عام 1996م. كما ساهم في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات حيث ارتفعت المبالغ المالية من 4.5 مليار دولار عام 1994م إلى 4.8 مليار دولار، وذلك سنة 1998م، وإرتفاع الاحتياطات التبادلية من 1.5 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار بين الفترة 1993م و1996م، وكانت تقديرات الحكومة الجزائرية بالنسبة للمداخيل في حدود 06 ملايير دولار، لكن إرتفعت في الواقع أكثر من هذا لتصل إلى 08 ملايير، وهو ما يغطي تكاليف الواردات لمدة 11 شهرًا. كما ساهم في انخفاض

[1]- بن قري أنيس، صبان خلاف، المرجع نفسه، ص 35.

[2]- بن زمام فريد، دبيش صبحي، صندوق النقد الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2023، ص 52.

العجز في الميزانية المالية، إذ حققت الجزائر انخفاضا في عجز ميزانيتها، فبعد أن كان العجز يساوي 8.6 من الإنتاج الداخلي في سنة 1993م قبل إجراء عملية الجدولة أصبح يساوي 1.4% في عام 1995م. إنا لحجم المتزايد في الاحتياطات قد يسمح للجزائر بعدم اللجوء إلى تدفقات خارجية جديدة للتمويل وإراداتها، وتفادي الانخفاض المفاجئ في قيمة,العملة الوطنية.[1]

ثانيًا: أثر برنامج التعديل الهيكلي على التجارة الخارجية.

من خلال التحاليل السابقة نستنبط نتائج عامة تتمثل فيما يلي: بعد استرجاع الجزائر السيادة. لجأت إلى احتكار التجارة الخارجية وفرض حماية على اقتصادها الوطني وأبرز تطبيق لذلك القانون رقم 02/78 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978م المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي ضوء أزمة المديونية الخارجية وتدهور أسعار البترول الذي يمثل 96%من إجمالي الصادرات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي الذي طلب منها حقوق التجارة الخارجية، لقد أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق سلع وخدمات أجنبية في الأسواق المحلية بشكل يهدد الإنتاج الوطني مع العلم أن المؤسسات الوطنية تمر بمرحلة إصلاحات هيكلية

إن تحرير التجارة الخارجية تتعارض مع أهداف تنظيم آليات الإنتاج، ويرى بعض الاقتصاديين أن من الواجب تقدير الواردات لاسيما تلك السلع المنافسة للسلعة المحلية وهذا الخطر يزداد مع إدماج الجزائر مستقبلاً في المنظمة العالمية للتجارة.[2]

[1]-بن زمام فريد ،دبيش صبحي ، المرجع السابق ، ص 52 -53 .
[2]-بن زمام ، فريد دبيش ، المرجع السابق ، ص 53 .

خاتمـــة

خاتمة:

بعد كل الظروف الاقتصادية والنقدية التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية أوجب ضرورة وضع نظام نقدي جديد يساهم في تقليل وتصحيح الأوضاع المأسوية آنذاك، لهذا الوضع تم إنشاء مؤسسات مالية دولية أهمها صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز 1944م.

والهدف الأساسي من انشاء الصندوق النقد الدولي هو الإشراف على ضبط أسعار الصرف ومساعدة دول الأعضاء على حل مشاكلهم التي كانت تعانى منها في ميزان المدفوعات، حيث يقدم قروض لهذه الدول لحل هذه الأزمة وكان هذا عن طريق المشورة في السياسات الاقتصادية.

إضافة إلى المساعدات المالية التي تحصلت عليها الدول المتخلفة، فنجد أن الجزائر كذلك قد إنضمت لصندوق النقد الدولي من أجل طلب العون والخروج هي كذلك من فترة الكساد وتحقيق التنمية والإستقرارا لاقتصادي التي كانت أول علاقة لها مع صندوق النقد الدولي بعد الاستقلال 1963م.

فصندوق النقد الدولي هو أهم المؤسسات المالية الناشطة في الساحة الاقتصادية وهذا من خلال الدور الذي مارسه في مجال المساعدات والقروض التي قدّمها للدول في إعادة بناء التوازنات في ميزان مدفوعاتها. ولكن كانت هذه المساعدات والإقراضات بشروط حيث يقوم بفرضها على الدول المحتاجة من أجل حصولها على قروض ويكون صندوق النقد الدولي مستفيد كذلك بحصوله على الفائدة، والملاحظ أن الصندوق كان يقدم قروض للدول المتقدمة بشروط، كذلك هذه الأخيرة تختلف عن تلك التي كان يقدمها للدول المتخلفة.

فمن خلال دراسة الموضوع واستخلاص أن بإمكاننا الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه المتعلقة بمدى مساهمة صندوق النقد الدولي في تمويل الدول العالم باعتباره حقق دورًا فاعلاً عن طريق القروض والمساعدات التي قدمها لتخلص والتجاور الأزمات الاقتصادية آنذاك.

وفي الختام، يمكن القول أن صندوق النقد الدولي له دور جبار وناشط في مساعدة الدول المتضررة بعد الحرب العالمية الثانية بكل ما كان يقدمه لهم. لكن وفي نفس الوقت كان أداة للسيطرة على العالم فبرغم منإيجابياته التي يحملها إلاّ أنه يعود بالسلبيات كذلك.

لذلك توصلنا الى مجموعة من النتائج المهمة و المتمثلة في :

-يعتبر الصندوق النقد الدولي (مؤسسة مالية دولية) من أهم المؤسسات المالية الناشطة في المجال الاقتصادي الدولي من خلال الدور الطلائعي الذي يجسده في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف .

-كما أنه منظمة اقتصادية دولية ، يشرف و يراقب قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالميزان المدفوعات و مصادر تمويل العجز ، و انزاع سياسات تصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها و تطبيقها لعلاج العجز في ميزان المدفوعات عند حدوثه .

-يهدف النشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي التفاعل و التوسع مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى من أجل بسط التعاون اقتصادي فعال وملموس.

-كما ينشط صندوق النقد الدولي في تمويل كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، الا أن هذه المساعدة تتخبأ في وراءها العديد من النوايا الخبيثة ، و التي تعود بالنفع للدول المؤسسة لها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ، و لقد عاشت الجزائر تجربة مع صندوق النقد الدولي أين تمكنت من تحقيق استقرار في اقتصادها عن طريق برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية ، الا أنها لم تستطع تحقيق الاستقرار الهيكلي للاقتصاد .ما يؤكد أن برامج الإصلاح الهيكلي هي مؤقت فقط و لا تحل المشكلة .

من أجل ذلك اقترح بعض الاقتراحات لكي يكون النشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي ذو نتيجة :

-اجراء إصلاحات مجدية و ملموسة لهياكل الصندوق النقد الدولي خاصة فيما يخص عملية التصويت و الإدارة ، لكي تكون مشاركة الدول النامية تتساوى مع الدول المتقدمة لا سيما في صياغة المبادئ و اتخاذ القرارات .

-تعزيز الشفافية و الموضوعية في تقديم المساعدات خاصة لما يتعاون مع منظمات اقتصادية دولية في مجال التنمية الاقتصادية .

-يجب على صندوق النقد الدولي مراجعة سياساته التي يتبعها و التي لا تحل المشكل مباشرة ، و فق ما يخدم الدول و ما يخدم المشكلات الاقتصادية الراهنة .

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر:

أولاً: االكتب:

1-عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البر يكس نحو نظام عالمي جديد،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر،2017.

2-عمر صدوق،دروس في التنظيم الدولي المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر ،1996.

3-قادري عبد العزيز دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار الهومة ، الجزائر (دون سنة

4-محمد إبراهيم عبد الرحيم ،منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعية ،الإسكندرية،2008.

5-محمود الشيخ، التسويق الدولي ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،2012.

6-الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار الهومة ، الجزائر 1996.

7-هيثم عجام ،التمويل الدولي ، دار زهران عمان ، الأردن ، 2013.

8-يقنيش عثمان ،قانون المجتمع الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2017.

9-يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي و المنضمات الاقتصادية الدولية على القرارات الدول،القاهرة،2012.

ثانيا- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1. معلم أم البنين، دور تكتل البر يكس في النظام الدولي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، LMDفي العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لحضر باتنة2022،1.

2.شريف بوقصبة، إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة: شركة سوناطراك –الجزائر مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016 .

ب- مذكرة الماجستير:

1-مشتوب رمضان، دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول المتخلفة مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001.

2-ياسين عبيدات، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،2012 .

ج_ مذكرات الماستر :

1-إسراء بوعامر، مساهمة المنضمات الدولية في تمويل المشاريع التنموية في الدول

" دراسة نموذج مشاريع البنك الدولي في الجزائر "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي و اداري، جامعة غرداية، 2022.

2-بلعطرة يوسف، سبع بدر الدين، صندوق النقد الدولي و دوره في التنمية مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور، الجلفة،2022.

3-بن زمام فريد، دبيش صبحي، صندوق النقد الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج،2013.

4- بن قري أنيس، صبان خلاف دور صندوق النقد الدولي في تمويل الإقتصاديات النامية حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989_2019_مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،2023.

5-سباغ نسرين تكي صبرينة، المنظمات الاقتصادية الدولية وفعالياتها الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2023 .

6-عصام باجي عبد السلام سليمون، اصلاح المؤسسة المالية في ظل تخافي دور مجموعة البريكس، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي للعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2018.

ثالثا- المقالات:

1-أحمد كاروس ، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس و أثره على الاقتصاد العالمي ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، رقم المجلد 10 ، العدد 3 ، برج بوعريريج ، 31-12-2019.

2-ياسر الحويش ، العلاقة بين صندوق النقد الدولي و المنضمة التجارة العالمية ، تكامل ملزم تناقض ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 3 ، البلد دمشق ، 2013 .

رابعا: الاتفاقية الدولية:

1_إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، اعتمدت في المؤتمر النقدي و المالي للأمم المتحدة المنعقد في بررتن وودز الولايات المتحدة 22جويلية1944و عدلت في 26جانفي

2012بموجب التعديلات التي أقرها مجلس المحافظين في القرار رقم 2_ 66المعتمد في15ديسمبر 2010.

خامسا: الوثائق:

1_اسوارد براساد، التمويل والتنمية ،كلية دابسون، جامعة بروكينغر، يونيو،2023.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1_ محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي و أثر على الدول النامية شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع(Books.google .orgتم الاطلاع عليه يوم 25_04_2024 على الساعة 13:10).

2_مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (http.www.albankaldwali.org تم الاطلاع عليه يوم 15_02_2024 على الساعة21:15).

3_صندوق النقد الدولي يرحب بتوسيع مجموعة البر يكس(:https://aaisat.com،تاريخ الإطلاع15_03_2024 الساعة 24_23).

4-لمحة عن صندوق النقد الدولي على الرابط

https://www.inF.org/ar/About/Factsheel//inf-at/a/GlancePLUS , Vu 13 Juin 2024 A 16 h 24.

5-Jean (Marc Siroën) , Les accords de Bretton Woods , un champ de batailles , Vu le 18 Juin 2024 A 16 h 24 .

فهرس الموضوعات	
مقدمة:	1
الفصل الأول: **الطبيعة القانونية لصندوق النقد الدولي.**	4
المبحث الأول:الإطار لمفاهيمي لصندوق النقد الدولي.	5
المطلب الأول: أساسيات حول صندوق النقد الدولي.	5
الفرع الأول: انشاء صندوق النقد الدولي.	5
الفرع الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي.	8
الفرع الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي.	9
المطلب الثاني: خدمات صندوق النقد الدولي.	10
الفرع الأول: تقديم المشاورة بشأن السياسات والإشراف العالمي.	11
الفرع الثاني: الإقراض لمساعدة البلدان المتغيرة.	11
الفرع الثالث: المساعدة الفنية و التدريب للدول النامية	12
المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي.	17
المطلب الأول: أجهزة الصندوق لصندوق النقد الدولي.	17
الفرع الأول: مجلس المحافظين.	18
الفرع الثاني: مجلس المديرين التنفيذيين.	19
الفرع الثالث: المدير العام.	20
المطلب الثاني: شروط الانضمام للصندوق النقد الدولي.	21
الفرع الأول: شروط العضوية في الصندوق.	21
الفرع الثاني: الاكتتاب في رأس مال الصندوق.	22
الفرع الثالث: العضوية في الصندوق.	24

الفصل الثاني : **دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاد العالمي .**	27
المبحث الأول: النشاط التعاوني بين صندوق النقد الدولي و المنظمات الاقتصادية الدولية	28
المطلب الأول: علاقته مع البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.	28
الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة.	28
الفرع الثاني: البنك الدولي.	31
المطلب الثاني: علاقة البريكس بصندوق النقد الدولي .	33
الفرع الأول: تعريف البر يكس	33
الفرع الثاني: علاقته بالصندوق النقد الدولي.	34
المبحث الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تمويل الدول.	36
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تمويل الدول المتقدمة .	37
الفرع الأول: علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية.	38
الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي و علاقته بصندوق النقد الدولي .	38
المطلب الثاني: النشاط التمويلي لدى الدول المتخلفة .	40
الفرع الأول: تمويل صندوق النقد الدولي للدول المتخلفة بقروض.	40
الفرع الثاني: إنعكاسات صندوق النقد الدولي على الدول المتخلفة.	45
الفرع الثالث: الجزائر وصندوق النقد الدولي.	46
خاتمة.	54

الملخص

يعد موضوع النشاط التمويلي لصندوق النقد الدولي موضوعا شيقا و هاما، حيث أثار انتباه الباحثين في المجال الاقتصادي، فهو يحمل وزنا قانونيا مرموقا في العالم، حيث يكمن دور صندوق النقد الدولي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الدول خاصة النامية منها ، في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية برز بالتمويل والتعديل في العلاقات النقدية المالية بين هذه الدول و ذلك باجتماع ممثلو أربعة و أربعون (44) دولة من دول العالم عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية و من بين دول المنخرطة فيه نجد الجزائر كعضو فيها.

الكلمات المفتاحية:

صندوق النقد الدولي، اتفاقية بروتن وودز، المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ، البريكس.